تلاعب وتزوير وسرقة بثلاث دوائر حكومية في ذي قار

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّة، اليوم الثلاثاء،عن ضبطٍ حالات تلاعب وتزوير وسرقة ومبالغةٍ في الأسعار بدوائر النفط والكهرباء والاستثمار في محافظة ذي قار.

وأفاد مكتب الإعلام والاتصال الحكومي في الهيئة، وبحسب بيان، "برصد فريق عمل مكتب تحقيق ذي قار مبالغةً في كلفة عقدٍ بقيمة (3,720,000) ملايين دولار أمريكي أبرمته شركة نفط ذي قار مع شركة (بوتاني) الإيطاليّة، مُوضحاً وجود مبالغة تُقدّرُ بـ(220,000) ألف دولار أكثر من الكلفة التخمينيّة في عقد إعداد كشوفاتٍ ودراسة حقن التربة بالماء في حقل الغرّاف"، مُضيفاً أنّ "شركة نفط ذي قار وقّعت عقد شراء صمامات السيطرة لمصلحة الحقل دون الحاجة لتلك المواد وهي غير قابلةٍ للتخزين؛ ممّا تسبّب بهدرٍ في المال العام"، مبيناً هدر مبلغ (90,400,000) مليون دينارٍ؛ نتيجة تغيير منشأ تجهيز الزيوت والشحوم، فضلاً عن عدم فرض غراماتٍ تأخيريّةٍ على التجهيز، ووجود تفاوتٍ كبيرٍ بين تاريخ وصل التجهيز والإدخال المخزني".

وأضاف البيان، ان "الفريق كشف (11) وصل شراء وصيانة مُزوّراً في محطة كهرباء الناصريّة

البخاريّة صُرِفَ بموجبها مبلغ (160,000,000) مليون دينارٍ خلال العامين (2022 و2023)"، لافتاً إلى تعامل لجنة المُشتريات مع محلّين فقط وبشكلٍ مُتكرّرٍ، فضلاً عن عدم تنظيم تحاسبٍ ضريبيٍّ وعدم إرسال مبالغ الاستقطاعات الضريبيّة المُستحقة إلى الهيئة العامّة للضرائب، كما تمّ كشف سرقة قواطع الدورة (Kv11) في شبكات الجنوب الغربيّ في المُحافظة".

وأفاد المكتب وفقا للبيان، "بقيام هيئة استثمار ذي قار بالتلاعب في منح فرصٍ استثماريّةٍ بدون مُوافقة مجلس الإدارة، مُنبّهاً إلى أنّها استندت إلى قراراتٍ له تعود لسنواتٍ سابقةٍ؛ بغية تمرير فرصٍ استثماريّةٍ وهميّـةٍ".

وتابع انه "تمّت إحالة عقارٍ كفرصةٍ استثماريّةٍ لمشروع بقيمة (742,284,000) مليون دينار لمُدّة (35) سنةً قابلة للتجديد، في حين إنّ المُوافقات الصادرة عن دوائر المُحافظة ذات العلاقة تمّت على عقارٍ آخر، إضافةً إلى عدم تصويت مجلس الإدارة على ثلاث إجازاتٍ تمّ منحها لمُستثمرين".